المؤشرات الدولية لتقييم المؤسسات
حلقة نقاشية
الأوضاع المؤسسية في الدول العربية

مؤشر مشروع العدالة العالمي

The World Justice Project - Rule of Law Index

- تم اعداد واستخدام هذا المؤشر، بواسطة مشروع العدالة العالمي، والذي يتناول دور القانون في دول العالم من خلال 8 مؤشرت اساسية تتضمن عدد (78 مؤشر فرعي وجزئي)، ويتراوح مداه بين الصفر (للأداء المنخفض) والواحد الصحيح (للأداء الجيد)،

بهدف قياس كافة الجوانب التشريعية والتنظيمية والإجرائية والمؤسسية المرتبطة بدور القانون، والذي تتمثل مؤشراته الأساسية في:-

- مؤشر مساءلة الحكومة - مؤشر غياب الفساد.
- مؤشر ترتيبات الامن - مؤشر الحقوق الاساسية.
- مؤشر انفتاح الحكومة - مؤشر تدعيم التنظيم الكفء.
- مؤشر الوصول للقضاء المدني - مؤشر العدالة الجنائية الفعالة.

مؤشر مشروع العدالة العالمي في عدد من الدول العربية

- تظهر بيانات هذا المؤشر ، الذي يتراوح مداه بين الصفر (للأداء المنخفض) والواحد الصحيح (للأداء الجيد)، انه بالنسبة للدول العربية التي توفرت لها بيانات، في التقرير الصادر عن المشروع عام 2012 (الإمارات والأردن ولبنان والمغرب):-
- فقد كانت الأمارات هي الأعلى في معظم المؤشرات تليها الأردن ثم لبنان ثم المغرب بفارق ملموس، وذلك بمتوسطات قدرها 0.71 للإمارات ، 0.59 للأردن، 0.51 للبنان، 0.48 للمغرب.
- كما بلغت أعلى معدلات الإنجاز في دولة الإمارات في مؤشرات: ترتيبات الأمن (0.90)، والعدالة الجنائية (0.84) ، ومكافحة الفساد (0.83) .

العدالة ودور القانون في عدد من الدول العربية – 2012

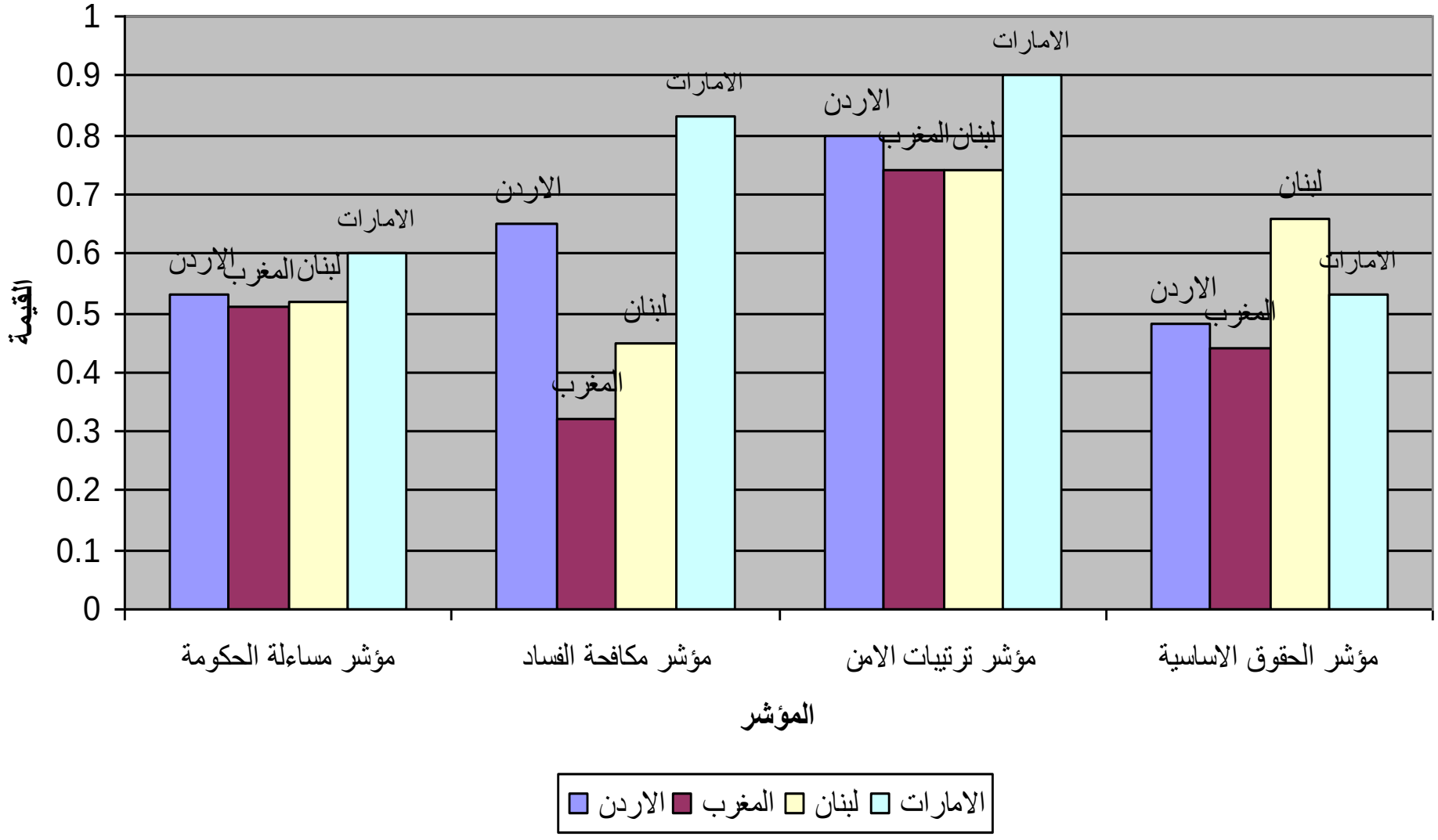

العدالة ودور القانون في عدد من الدول العربية – 2012

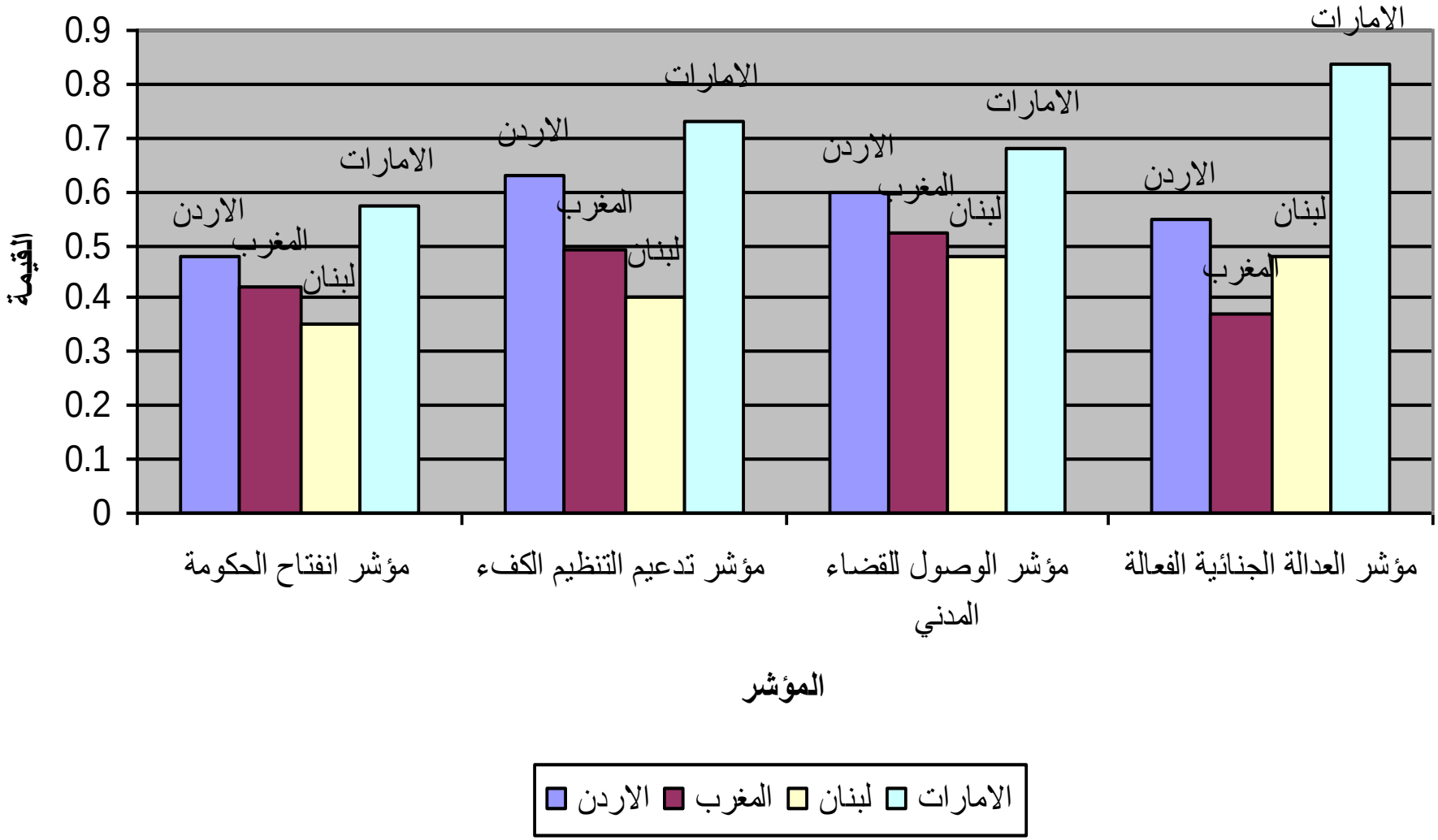

مؤشر الحرية -مؤشرات بيت الحرية
(Freedom house - FH)

- تشتمل المؤشرات الصادرة عن بيت الحرية على:
- مؤشر الحقوق السياسية: يقيس المدى الذي يتم فيه اختيار الحكم من خلال آلية انتخابات حرة ونزيهة.
- مؤشر الحريات المدنية: يقيس مدى تحرر الناس من تسلط الحكومة (التمتع بحريات التعبير والاعتقاد، التنظيم والتجمعات، حكم القانون وحقوق الإنسان، والحقوق الاقتصادية).
- وبتجميع المؤشرين وأخذ متوسطهما يتم الحصول على مؤشر الحرية .

إعداد المؤشر الخاص بقياس الحرية

- يتم تقييم الحرية تحت أي من المؤشرين بواسطة ميزان تتراوح قيمته من 1 (بمعنى درجة عالية من الحرية) إلى 7 (بمعنى أدنى درجات الحرية) .
- كما يتشكل معيار الحرية السياسية (1-7) من درجات معيارية إجمالية من صفر إلى 40، أما معيار الحريات المدنية (1-7) فانه يتشكل من درجات معيارية من صفر إلى 60 .

حيث يتم تصنيف الدول على أساس هذا الميزان على ثلاثة مستويات على النحو التالي:-

- دول حرة : إذا كانت قيمة متوسط المؤشرين في المدى 1-2.5 .
- دول شبه حرة: إذا كانت قيمة متوسط المؤشرين في المدى : 3-5.
- دول غير حرة : إذا كانت قيمة متوسط المؤشرين في المدى 5.5-7 .

- تصنيف الدول:
- بالطبع يمكن استخدام طريقة التصنيف للتعبير عن نوعية المؤسسات ومستواها في الدولة،
- وذلك على النحو التالي:- (مؤسسات راقية ، ومؤسسات متوسطة المستوى، ومؤسسات ضعيفة المستوى، وذلك لكل مستوى من المستويات الثلاثة سابقة الذكر) .

مؤشر الحرية في الدول العربية – مؤشرات بيت الحرية
(Freedom house - FH)

- وفقا للتقرير الصادر عن بيت الحرية لإحصاءات العام 2012 وكذلك لإحصاءات العام 2011 يلاحظ التالي:-
- عدم وجود أي دولة عربية ضمن إطار تصنيف "دول حرة" .
- وجود عدد 5 دولة عربية ضمن تصنيف الدول ذات الحرية الجزئية، منهم دولتان فقط بلغ عدد نقاط كل منهما 3.5 وهما جزر القمر وتونس، في حين تمكنت كل من الكويت ولبنان والمغرب من تحقيق معدل نقاط 4.5 لكل منهم عام 2011 ثم لم تتمكن من ذلك عام 2012. .
- بلغ عدد الدول العربية التي تنتمي للتصنيف "دول غير حرة" 17دولة عربية، منهم 4 دول، حققت معدل الـ "7" نقاط. وهم السعودية والصومال والسودان وسوريا .

ترتيب الدول العربية في المؤشرات الصادرة عن بيت الحرية للعامين 2011، 2012

الدولة	مستوى الحرية 2011	مستوى الحرية 2012
الجزائر	غير حرة	غير حرة
البحرين	غير حرة	غير حرة
جزر القمر	حرة جزئيا	حرة جزئيا
جيبوتي	غير حرة	غير حرة
مصر	حرة جزئيا	غير حرة
العراق	غير حرة	غير حرة
الاردن	غير حرةٍ	غير حرة
الكويت	حرة جزئياً	غير حرة
لبنان	حرة جزئياً	غير حرة
ليبيا	حرة جزئيا	غير حرة
موريتانيا	غير حرةٍ	غير حرةٍ
المغرب	حرة جزئيا	غير حرة
عُمان	غير حرة	غير حرة
قطر	غير حرة	غير حرة
السعودية	غير حرة	غير حرة
الصومال	غير حرة	غير حرة
السودان	غير حرة	غير حرة
سوريا	غير حرةٍ	غير حرةٍ
تونس	حرة جزئيا	حرة جزئيا
الإمارات	غير حرة	غير حرة
فلسطين	غير حرة	غير حرة
اليمن	غير حرة	غير حرة

* المصدر : Freedom House, Freedom in the World 2013 The Arab Uprisings and Their Global Repercussions, Selected Data From Freedom House's Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties

ترتيب الدول العربية في المؤشرات الصادرة عن بيت الحرية للعام 2012

الدولة	مستوى الحرية 2012	الحقوق السياسية	الحريات المدنية*	المتوسط الحسابي للحريات السياسية والمدنية
الجزائر	غير حرة	6	5	5.5
البحرين	غير حرة	6	6	6
جزر القمر	حرة جزئيا	3	4	3.5
جيبوتي	غير حرة	6	5	5.5
مصر	غير حرة	5	5	5
العراق	غير حرة	6	6	6
الاردن	غير حرة	6	5	5.5
الكويت	غير حرة	4	5	4.5
لبنان	غير حرة	5	4	4.5
ليبيا	غير حرة	4	5	4.5
موريتانيا	غير حرةٍ	6	5	5.5
المغرب	غير حرة	5	4	4.5
عُمان	غير حرة	6	5	5.5
قطر	غير حرة	6	5	5.5
السعودية	غير حرة	7	7	7
الصومال	غير حرة	7	7	7
السودان	غير حرة	7	7	7
سوريا	غير حرةٍ	7	7	7
تونس	حرة جزئيا	3	4	3.5
الإمارات	غير حرة	6	6	6
فلسطين	غير حرة	7	7	7
اليمن	غير حرة	6	6	6

المصدر:

Freedom House, Freedom in the World 2013 The Arab Uprisings and Their Global Repercussions, Selected Data From Freedom House's Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties

مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية
(International country risk guide - ICRG)

تقوم مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS political risk services-)، بتقدير العديد من المؤشرات لقياس مستوى المخاطر لعدد كبير من الدول في العالم حيث يتم إعطاء قيمة رقمية (نقاط مخاطر)، لكل دولة،

- بحيث تعكس القيمة الرقمية المتدنية مخاطر كبرى بينما تعكس القيمة الرقمية العالية مخاطر متدنية، وتشتمل أهم مجموعات المخاطر القطرية على العناصر التالية :-

- مخاطر النكوص عن التعاقدات: (من صفر إلى 10) .
- مخاطر المصادرة: (من صفر إلى 10) .
- مخاطر الفساد الإداري: (من صفر إلى 6) .
- مخاطر حكم القانون: (من صفر إلى 6) .
- مخاطر نوعية الإدارة الحكومية: (من صفر إلى 6) .

- هذا وقد تطور اتجاه عام في الأدبيات التطبيقية نحو استخدام مؤشرات مكونة من مخاطر "حكم القانون" (6 نقاط)، ومخاطر "الفساد الإداري" (6 نقاط) ومخاطر "نوعيـة الإدارة" (4 نقاط) وتجميعها في مؤشر مركب للحكم على نوعية المؤسســـات (16 نقطة).
- ويوضح دليل استخدام المخاطر القطرية أنه يمكن تصنيف الدول على أساس درجة المخاطر المعيارية ذات النقاط الـ (16)، على النحو التالي :-
- مستوى من 0% إلى أقل من 50% : مخاطر مرتفعة للغاية.
- مستوى من 50% إلى اقل من 60%: مخاطر مرتفعة.
- مستوى من 60% إلى اقل من 70%: مخاطر متوسطة.
- مستوى من 70% إلى أقل من 80%: مخاطر متدنية.
- مستوى من 80% إلى 100%: مخاطر متدنية للغاية.

- وهو ما يشير الى ارتباط جودة المؤسسات بمستوى المخاطر المحقق
- (بمعنى أن المخاطر المرتفعة للغاية تعكس مستوى متدني للغاية لجودة المؤسسات) .

مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية في الدول العربية

- يلخص الجدولين التاليين حالة وتطور المؤسسات في الدول العربية التي تتوفر لها المعلومات حيث الأرقام بين الأقواس هي متوسط المؤشر، حيث يظهر أنه للفترة ما قبل 1990رصدت مؤشرات المؤسسات لـ 17 دولة عربية وللفترة ما بعد 1990لـ 18 دولة عربية. ويتضح من البيانات :-

- الاتجاه الايجابي لنوعية المؤسسات
- تحسن حالة المؤسسات في الدول العربية خلال الفترة 2003– 2008، تحسنا ملموسا، كما يعكس ذلك متوسط قيمة المؤشر الذي ارتفع من 6.9 إلى 11.23، ما يمثل ارتفاعا قدره نحو 62.8%
- انخفاض عدد الدول العربية التي تعاني من مؤسسات ذات مستوى متدني للغاية من 13 دولة في الفترة 1984– 1989الى دولتين في الفترة 2003– 2008.
- ارتفاع عدد الدول ذات المؤسسات الجيدة والجيدة جداً إلى 11 دولة مقابل عدم وجود أي دولة في الفترة الأولى.

بيان اجمالي حول
تطور نوعية المؤسسات في الدول العربية حسب الدليل الدولي للمخاطر
القطرية – ICRG
2008-1984

حالة نوعية المؤسسات	1989-1984	1994-1990	2000-1995	2008-2003
متدنية للغاية (أقل من 8)	(6.2) 13	(6.1) 10	(5.3) 6	(6.54) 2
متدنية (8 إلى 9.6)	(8.2) 2	(8.6) 6	(8.9) 4	(9.06) 2
متوسطة (9.6 إلى 11.2)	(9.8) 2	(9.8) 1	(10.3) 8	(10.81) 3
جيدة (11.2 إلى 12.8)	--	(11.7) 1	-	(12.2) 7
جيدة جدا (12.8وأكثر)	-	-	-	(13.35) 4
إجمالي الدول ومتوسط المؤشر	(6.9) 17	(7.4) 18	(8.2) 18	(11.23)18

المصدر: ADB Institute (www.adbi.org)

بيان تفصيلي حول

تطور نوعية المؤسسات في الدول العربية حسب الدليل الدولي للمخاطر القطرية – ICRG

البلد	1989-1984	1994-1990	2000-1995	2008-2003
الأردن	7.0	9.3	10.4	11.75
الإمارات	7.9	8.0	8.6	13.46
البحرين	10.0	11.7	10.4	12.97
تونس	7.0	8.2	9.9	11.65
الجزائر	7.5	7.1	6.5	11.88
السعودية	9.6	8.6	9.1	12.69
السودان	3.9	4.5	4.3	8.89
سوريا	4.7	7.8	10.3	10.8
الصومال	8.1	3.4	2.9	5.85
العراق	5.1	3.0	3.4	7.23
عُمان	8.3	9.8	10.4	13.2
قطر	6.0	7.2	10.0	12.6
الكويت	7.9	7.5	10.2	13.76
لبنان	4.6	5.3	7.2	9.23
ليبيا	5.3	9.0	9.6	12.57
مصر	6.4	7.7	8.3	10.92
المغرب	6.8	8.5	11.0	11.88
اليمن	-	7.7	7.5	10.69

المصدر: ADB Institute (www.adbi.org)

مؤشرات البنك الدولي للحاكمية
The worldwide governance indicators – WGI

- وفقا لتقرير البنك الدولي 2008، حول "المؤشرات العالمية لإدارة الحكم (WGI)"، فقد تمكنت معظم بلدان العالم، بما فيها أكثر البلدان فقراً في أفريقيا، من تحقيق "تقدم ملموس" في تحسين إدارة الحكم ومكافحة الفساد خلال العِقدين الماضيين. وبخاصة في العقد الأخير (بعد عام 1998).

ويعرض المجلد الكامل لتقرير المؤشرات العالمية لإدارة الحكم 2007 المعنون بـ "أهمية إدارة الحكم 6" كيفية إنشاء المؤشرات الإجمالية لتقييم إدارة الحكم، وذلك اعتمادا على ستة مؤشرات أساسية.

ويتم استيفاء البيانات اللازمة لتكوين تلك المؤشرات اعتمادا على :-

- 30 مصدر مختلف للبيانات والمعلومات.
- تجميع آراء مختلف قطاعات المجتمع (أفراد – اسر – شركات) حول تقييمهم لادارة الحكم. عبر عشرات الآلاف من الاستقصاءات.
- استطلاع واستقصاء آراء المئات من الخبراء والعاملين في القطاع العام والمنظمات غير الحكومية.
- الهيئات والمؤسسات المعنية بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم.
- **وتتمثل المؤشرات الستة في :-**

وتتمثل المؤشرات الستة في :-

1. **إبداء الرأي والمساءلة.**

يعكس هذا المؤشر التصورات الخاصة بمدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام.

2. **الاستقرار السياسي ومدى غياب المُسببات الرئيسية للعنف والإرهاب.**

يعكس هذا المؤشر التصورات المتعلقة بمدى احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف ذي الدوافع السياسية والإرهاب.

3. **الفعالية الحكومية.**

يعكس هذا المؤشر التصورات المرتبطة بنوعية الخدمات العامة، وكذلك نوعية جهاز الخدمة المدنية، ودرجة استقلاليته عن الضغوط السياسية، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات.

4. **جودة اللوائح التنظيمية/ جودة التنظيم**

يعكس هذا المؤشر التصورات المتعلقة بقدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية سليمة تسمح بتنمية وتعزيز القطاع الخاص.

5. **سيادة القانون.**

يعكس هذا المؤشر التصورات المتعلقة بمدى الثقة في قواعد المجتمع، والالتزام بها، خاصة ما يتعلق بإنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمالات الجريمة والعنف.

6. السيطرة على الفساد

يعكس هذا المؤشر التصورات الخاصة بمدى قيام السلطة العامة بممارسات لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الممارسات الصغيرة او الكبيرة للفساد، لاسيما مدى الاستحواذ او السيطرة على الدولة من قبل النخبة واصحاب المصالح الخاصة.

حيث يتم استخلاص قيمة كل مؤشر من العديد من المؤشرات الفرعية الاخري، التي يتم تجميعها في شكل مركب للحصول على المؤشر الرئيسي.

والجدير بالذكر أن المؤشرات العالمية لإدارة الحكم – The worldwide governance indicators – WGI ، هي نتاج لمشروع بحثي استلزم عشر سنوات من العمل والبناء،

- وطبقا لكاوفمان (الباحث الرئيسي في إعداد التقرير) – Daniel Kaufmann، فإن البلدان النامية ليست الوحيدة التي تواجه تحديات تتعلق بإدارة الحكم، إذ تظهر البيانات احتلال عددا من البلدان ذات الاقتصادات الناشئة مرتبة أفضل في مجال إدارة الحكم ومكافحة الفساد مقارنة ببعض البلدان الصناعية الغنية.
- كما تؤكد البحوث المعدة بواسطة البنك الدولي استمرار تقديم الرشاوى من قبل الكثير من الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الأسواق الناشئة، والتي تقع مقراتها في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

وتتراوح قيمة المؤشرات الستة الخاصة بتقييم الحكم الجيد بين (2.5، –2.5)، متدرجا من المستوى الضعيف عند –2.5 إلى المستوى القوى عند 2.5.

اختبار تطبيقي حول
اثر الحاكمية ونوعية المؤسسات على الأداء التنموي

نظرا لأهمية نوعية المؤسسات في تحقيق أهداف التخطيط التنموي، وأهمية نوعية المؤسسات في تنفيذ الخطط التنموية وكذلك في المتابعة. فقد سعت بعض الدراسات التطبيقية إلى اختبار هذا الأمر.

- حيث قام كوفمان واخرون Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi (1999)، بتقدير العلاقة بين لوغاريتم الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو ومكونات مؤشر الحاكمية كمقياس لنوعية المؤسسات في دول العالم وكانت النتيجة كما يلي:-

- أن جميع مؤشرات نوعية المؤسسات كان لها أثر إيجابي ومعنوي من الناحية الإحصائية على الأداء التنموي سواء كان مقاسا بلوغاريتم الدخل الحقيقي للفرد أو معدل الوفيات للرضع أو معدل المعرفة للبالغين.
- تحسن نوعية المؤسسات يقود الى نمو الدخل الحقيقي على مستوى الفرد .
- تحسن مؤشر فعالية الحكومة بمقدار نقطة واحدة يؤدي إلى نمو الدخل الحقيقي على مستوى الفرد بمقدار 1.56% .
- تحسن نوعية الرقابة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تحسن مستوى النمو بمقدار 0.88% .

- كما وجد أن تحسن فعالية الحكومة بمقدار نقطة واحدة في الدولة يؤدي إلى انخفاض وفيات الرضع بنسبة 1.57% .
- كما ان تحسن مؤشر التعبير والمساءلة بمقدار نقطة واحدة يقلل من معدل وفيات الرضع بمقدار 0.636% .
- وفي حالة قياس الأداء التنموي بمعدل معرفة البالغين، ظهر وجود ارتباط ايجابي ومعنوي، بين نوعية المؤسسات، والأداء التنموي مقاسا بمعدل المعرفة للبالغين.
- كما تبين أن تحسن مؤشر حكم القانون بمقدار 0.01 يؤدي إلى تحسن معدل المعرفة للبالغين بمقدار 0.55% تقريبا .

مؤشرات البنك الدولي للحاكمية – في الدول العربية. . .

تظهر البيانات التالية أوضاع الدول العربية استنادا للمؤشرات الستة للحاكمية الصادرة عن البنك الدولي.

"المؤشرات العالمية لإدارة الحكم (WGI)
(فعالية الحكومة / Government Effectiveness)

الدولة	1996	2000	2005	2012
الجزائر	-0.95	-0.96	-0.44	-0.55
البحرين	**0.63**	**0.55**	**0.40**	**0.54**
جيبوتي	-0.94	-1.10	-0.82	-1.55
مصر	-0.21	-0.16	-0.39	-1.10
العراق	-1.95	-1.87	-1.66	-0.77
الأردن	0.12	-0.01	0.07	-1.11
الكويت	0.13	-0.12	0.23	-0.04
لبنان	-0.06	-0.14	-0.21	-0.08
ليبيا	-0.86	-1.10	-1.06	-0.34
موريتانيا	-0.14	-0.18	-0.33	-1.49
المغرب	-0.03	-0.03	-0.26	-0.91
عُمان	0.55	0.33	0.30	-0.04
قطر	0.47	0.44	0.42	0.26
السعودية	-0.26	-0.23	-0.39	0.95
الصومال	-2.10	-2.28	-2.17	0.03
السودان	-1.12	-1.19	-1.40	-2.23
سوريا	-0.64	-0.99	-1.16	-1.46
تونس	0.41	0.52	0.42	-1.22
الامارات	0.63	0.76	0.75	-0.02
فلسطين	-1.20	-1.26	-1.09	1.14
اليمن	-0.59	-0.78	-0.93	-0.75

المص

* تتراوح قيمة المؤشر بين – 2.5 للاداء الضعيف إلى 2.5 للاداء القوي

"المؤشرات العالمية لإدارة الحكم" (WGI)

السيطرة على الفساد / Control of Corruption

الدولة	1996	2000	2005	2012
الجزائر	-0.48	-0.95	-0.42	-0.54
البحرين	0.17	0.37	0.47	0.39
جيبوتي	-0.47	-0.95	-0.68	-0.73
مصر	-0.07	-0.39	-0.52	-0.38
العراق	-1.53	-1.47	-1.46	-0.57
الأردن	-0.12	0.04	0.33	-1.23
الكويت	0.72	0.84	0.63	0.07
لبنان	-0.47	-0.41	-0.49	-0.16
ليبيا	-0.78	-0.73	-0.87	-0.87
موريتانيا	-0.01	-0.25	-0.36	-1.40
المغرب	0.33	-0.03	-0.30	-0.60
عُمان	0.04	0.76	0.29	-0.41
قطر	-0.09	0.67	0.82	0.08
السعودية	-0.64	-0.42	-0.10	1.19
الصومال	-1.74	-1.78	-1.68	-0.06
السودان	-1.28	-0.80	-1.45	-1.59
سوريا	-0.78	-0.90	-0.71	-1.51
تونس	-0.22	-0.03	-0.09	-1.17
الامارات	-0.09	0.13	1.07	-0.18
فلسطين	-0.93	-0.97	-0.98	1.18
اليمن	-0.35	-0.91	-0.79	-0.78

* ال
* تتراوح قيمة المؤشر بين – 2.5 للاداء الضعيف إلى + 2.5 للاداء القوي

"المؤشرات العالمية لإدارة الحكم "(WGI)

إبداء الرأي والمحاسبة/ Voice and Accountability

الدولة	1996	2000	2005	2012
الجزائر	-1.27	-1.21	-0.76	-0.91
البحرين	-0.74	-1.11	-0.81	-1.32
جيبوتي	-0.85	-0.83	-1.06	-0.53
مصر	-0.76	-0.79	-0.95	-1.42
العراق	-1.96	-1.99	-1.40	-0.74
الأردن	-0.17	-0.19	-0.51	-1.13
الكويت	-0.20	-0.25	-0.49	-0.73
لبنان	-0.29	-0.29	-0.29	-0.62
ليبيا	-1.40	-1.59	-1.88	-0.42
موريتانيا	-0.54	-0.85	-0.97	-0.94
المغرب	-0.36	-0.47	-0.73	-0.94
عُمان	-0.52	-0.65	-0.96	-0.61
قطر	-0.69	-0.55	-0.42	-0.96
السعودية	-1.42	-1.49	-1.52	-0.79
الصومال	-2.09	-1.85	-1.76	-1.80
السودان	-1.89	-1.74	-1.74	-2.23
سوريا	-1.33	-1.55	-1.54	-1.78
تونس	-0.45	-0.66	-0.97	-1.79
الامارات	-0.40	-0.50	-0.75	-0.19
فلسطين	-1.10	-1.15	-0.85	-1.00
اليمن	-0.68	-0.77	-1.07	-1.02

* تتراوح قيمة المؤشر بين – 2.5 للاداء الضعيف إلى 2.5 للاداء القوي

المحاسبة وابداء الرأي

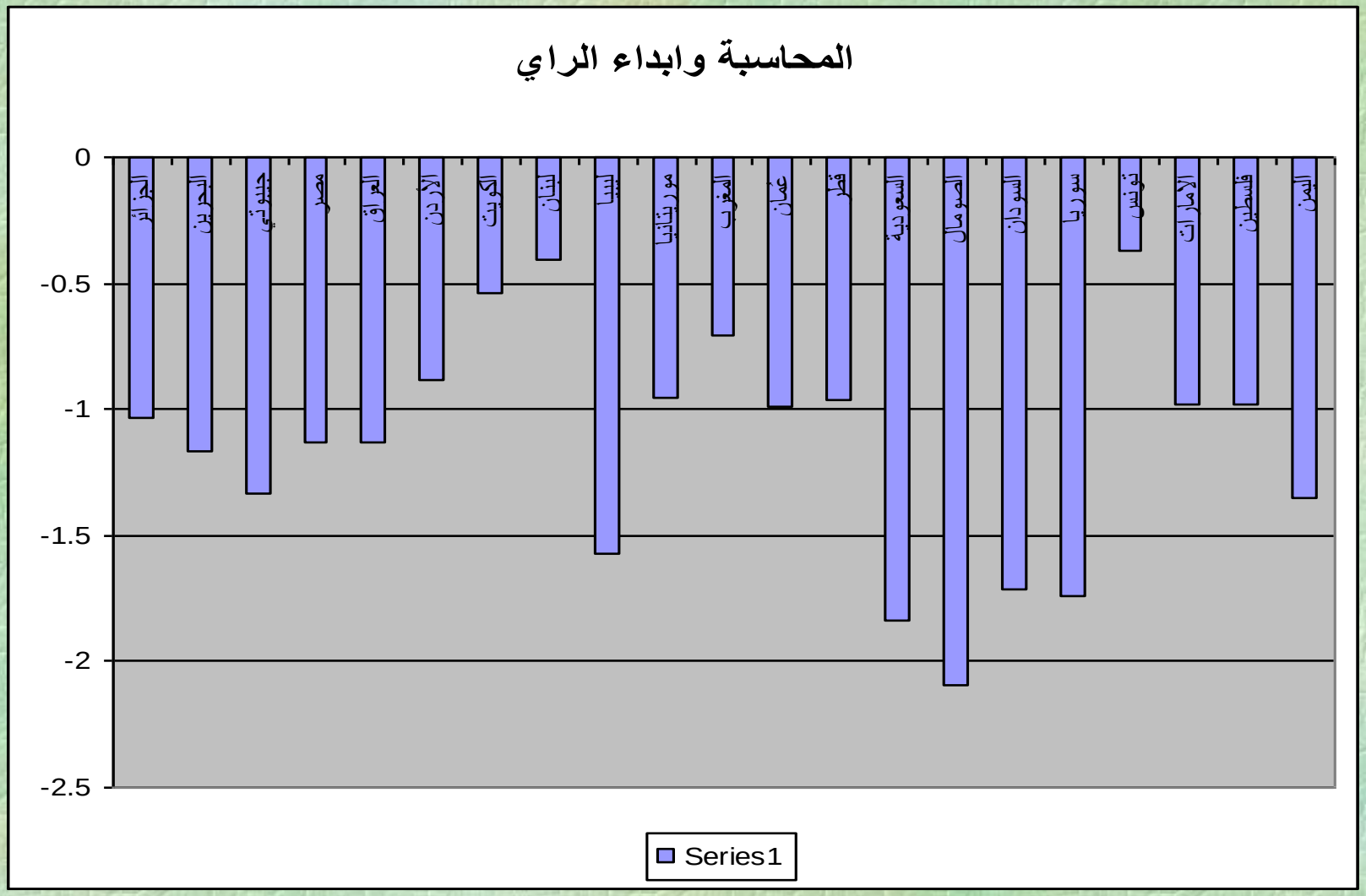

"المؤشرات العالمية لإدارة الحكم" (WGI)

الاستقرار السياسي وغياب العنف / Political Stability and Absence of Violence

الدولة	1996	2000	2005	2012
الجزائر	-1.86	-1.50	-0.93	-1.34
البحرين	**-0.42**	**-0.02**	**-0.03**	**-1.13**
جيبوتي	-0.47	-0.39	-0.76	-0.39
مصر	-0.58	-0.01	-0.65	0.17
العراق	-1.86	-1.78	-2.72	-1.48
الأردن	-0.15	-0.09	-0.13	-1.93
الكويت	0.12	0.65	0.19	-0.52
لبنان	-0.76	-0.53	-1.02	0.18
ليبيا	-1.08	-0.40	0.43	-1.65
موريتانيا	0.27	0.23	-0.26	-1.56
المغرب	-0.30	-0.17	-0.55	-1.13
عُمان	0.80	1.03	0.91	-0.46
قطر	0.19	1.06	0.99	0.47
السعودية	-0.27	0.10	-0.26	1.21
الصومال	-2.65	-2.08	-2.74	-0.46
السودان	-2.51	-2.28	-1.98	-2.89
سوريا	-0.42	-0.25	-0.49	-2.27
تونس	0.16	0.28	0.04	-2.69
الامارات	0.86	0.88	0.85	-0.73
فلسطين	-1.65	-1.66	-1.36	0.88
اليمن	-1.39	-1.24	-1.41	-1.94

* تتراوح قيمة المؤشر بين – 2.5 للاداء الضعيف إلى 2.5 للاداء القوي

"المؤشرات العالمية لإدارة الحكم" (WGI)

جودة التنظيم / Regulatory Quality

الدولة	1996	2000	2005	2012
الجزائر	-0.77	-0.69	-0.43	-1.29
البحرين	0.53	0.69	0.69	0.69
جيبوتي	-0.95	-0.73	-0.77	-1.42
مصر	0.01	-0.35	-0.41	-0.44
العراق	-2.02	-2.15	-1.51	-0.49
الأردن	0.03	0.25	0.17	-1.27
الكويت	0.07	-0.14	0.45	0.18
لبنان	-0.44	-0.39	-0.18	-0.05
ليبيا	-1.81	-1.81	-1.45	-0.12
موريتانيا	-0.55	-0.42	-0.38	-1.66
المغرب	-0.17	-0.06	-0.40	-0.64
عُمان	-0.07	0.02	0.53	-0.09
قطر	-0.07	-0.08	0.26	0.47
السعودية	-0.15	-0.07	0.11	0.80
الصومال	-2.54	-2.52	-2.23	0.10
السودان	-1.36	-1.43	-1.36	-2.26
سوريا	-1.20	-1.31	-1.08	-1.51
تونس	0.01	-0.06	-0.11	-1.56
الامارات	0.73	0.73	0.69	-0.21
فلسطين	-0.92	-0.97	-1.04	0.67
اليمن	-0.45	-0.69	-0.82	0.11

* تتراوح قيمة المؤشر بين – 2.5 للاداء الضعيف إلى 2.5 للاداء القوي

"المؤشرات العالمية لإدارة الحكم" (WGI)

دور القانون / Rule of Law

الدولة	1996	2000	2005	2012
الجزائر	-1.19	-1.17	-0.70	-0.79
البحرين	0.04	0.37	0.65	0.28
جيبوتي	-0.96	-0.89	-0.91	-1.03
مصر	0.05	-0.01	0.03	-0.78
العراق	-1.51	-1.33	-1.77	-0.45
الأردن	0.28	0.37	0.41	-1.50
الكويت	0.60	0.58	0.60	0.37
لبنان	-0.24	-0.13	-0.30	0.38
ليبيا	-1.06	-0.84	-0.87	-0.75
موريتانيا	-0.39	-0.35	-0.64	-1.15
المغرب	0.24	0.14	-0.12	-0.87
عُمان	0.69	0.63	0.40	-0.19
قطر	0.09	0.59	0.70	0.58
السعودية	0.25	-0.04	0.10	1.03
الصومال	-2.22	-2.31	-2.21	0.24
السودان	-1.63	-1.50	-1.60	-2.45
سوريا	-0.38	-0.37	-0.47	-1.21
تونس	-0.20	-0.15	0.10	-1.10
الامارات	0.69	0.72	0.48	-0.14
فلسطين	-0.11	-0.12	-0.36	0.56
اليمن	-1.35	-1.42	-1.26	-0.46

* تتراوح قيمة المؤشر بين – 2.5 للاداء الضعيف إلى 2.5 للاداء القوي

مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية – CPIA

The Country Policy and institutional Assessment -

كان البنك الدولي قد افصح للمرة الاولى في يونيو 2006، عن الدرجات التقديرية العددية لتقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA الذي أجراه في عام 2005. وتم الإفصاح عن نتائجه في يونيو 2007.

ويعتبر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية أداة تشخيصية تستهدف استخلاص نوعية السياسات والترتيبات المؤسسية الخاصة ببلد ما ،

أي أن محور تركيزه ينصب على العناصر الرئيسية التي تخضع لسيطرة البلد المعني، أكثر مما ينصب على النتائج، (مثل معدلات النمو) التي تتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة البلد.

وبصورة أكثر تحديدا، يقيس تقييم السياسات والمؤسسات القطرية مدى مساندة إطار السياسات والمؤسسات الخاص بالبلد لتحقيق النمو المستدام وتخفيض أعداد الفقراء، وضمان الاستخدام الفعال للمساعدات الإنمائية.

وتسفر نتيجة التقييم عن درجة تقديرية عامة ودرجات تقديرية لجميع المعايير "الستة عشر"، التي يتألف منها مؤشر التقييم.

وقد أعدت أداة / مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية واستخدمت لأول مرة في أواسط السبعينيات (من القرن الماضي) وعلى مر السنين قام البنك الدولي بتحديثه وتحسينه ليعكس الدروس المستفادة من التجربة وتطور الفكر المتعلق بالتنمية.

ونتيجة للمتابعة الدورية والفحص والتنقيح لهذه المعايير، فقد تطورت خلال الزمن من تركيز جل اهتمامها على الاقتصاد الكلي، إلى إدراج الجوانب المتعلقة بإدارة الحكم والتغطية الأشمل للأبعاد الاجتماعية والهيكلية.

وقد صقلت بعض هذه التغييرات بعض المعايير، أو أضافت معايير جديدة؛ وعدلت تغييرات أخرى العملية الإجرائية. لاسيما التغييرات التي شهدتها الأعوام 1997، 1998، 2001، 2004.

وتعود أهمية هذا التقييم الى أمرين اولهما ما أظهره التطبيق أن السياسات والمؤسسات الجيدة تؤدي بمرور الوقت إلى :

تحقيق نتائج مواتية متعلقة بتحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء

إضافة إلى أهمية هذا التقييم وظيفيا بالنسبة للبنك الدولي، حيث يتم استخدام درجاته التقييمية، للمساعدة في تحديد الأحجام النسبية للقروض الميسرة والمنح التي يقدمها البنك للبلدان لاسيما منخفضة الدخل.

ويتألف مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية من 16 معيار تغطي مجموعات ومجالات أربع متساوية الترجيح (متساوية الوزن النسبي)، وهي:-

- إدارة الاقتصاد - السياسات الهيكلية - سياسات الإشراك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية - الإدارة العامة والمؤسسات

معايير تقييم السياسات والمؤسسات القطرية

اولا: إدارة الاقتصاد (الوزن النسبي 25%)

1) ادارة الاقتصاد الكلي
2) السياسة المالية
3) سياسة الديون

ثانيا : السياسات الهيكلية (الوزن النسبي 25%)

1) التجارة
2) القطاع المالي
3) بيئة تنظيم أنشطة الأعمال

ثالثا: سياسات الإشراك الاجتماعي/العدالة الاجتماعية (الوزن النسبي 25%)

1) المساواة بين الجنسين
2) عدالة استخدام الموارد العامة
3) بناء الموارد البشرية
4) الحماية الاجتماعية والقوى العاملة
5) السياسات والمؤسسات الخاصة باستدامة البيئة.

رابعا: الادارة العامة والمؤسسات (الوزن النسبي 25%)

1) حقوق الملكية ونظام إدارة الحكم المستند إلى القواعد
2) نوعية إدارة الموازنة والإدارة المالية
3) كفاءة تعبئة الموارد
4) كفاءة الإدارة العامة
5) الشفافية، والمساءلة، والفساد في القطاع العام.

مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية– CPIA في عدد من الدول العربية

لم تتوافر بيانات في هذا المؤشر إلا لخمس دول عربية فقط وهي (جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والسودان واليمن). والتي لا يمكن أخذها كعينة للدول العربية، ومن ثم سيتم استعراضها دون اعتبارها مؤشرا عاما للدول العربية، حيث تنتمي كافة هذه الدول الى شريحة الدول الأقل دخلا ونموا . .

فخلال الفترة المرصودة 2007 – 2012 كان متوسط الأداء ما بين ضعيف جدا وضعيف بشكل متوسط. أي ما بين 1 إلى 3، أو تحديدا ما بين 2.22 إلى 2.92 نقطة

تقييم السياسات والمؤسسات القطرية

إدارة الاقتصاد / CPIA Economic Management

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
جزر القمر	2.0	2.0	2.3	2.3	2.5	3.0
جيبوتي	2.8	3.0	3.0	3.0	3.2	3.5
موريتانيا	3.5	3.5	3.2	3.3	3.3	3.5
السودان	2.7	2.7	2.7	2.7	2.3	2.5
اليمن	3.5	3.5	3.2	3.2	2.8	3.5

تقييم السياسات والمؤسسات القطرية

CPIA Policies for Social Inclusion - سياسات للإدماج الاجتماعي

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
جزر القمر	2.7	2.5	2.6	2.6	2.7	2.8
جيبوتي	3.0	3.0	3.2	3.3	3.1	3.1
موريتانيا	3.5	3.5	3.4	3.2	3.3	3.3
السودان	2.4	2.3	2.3	2.4	2.4	2.4
اليمن	3.0	3.1	3.1	3.1	3.0	3.0

تقييم السياسات والمؤسسات القطرية

إدارة القطاع العام والمؤسسات CPIA Public Sector

Management and Institutions /

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
جزر القمر	2.2	2.2	2.4	2.4	2.4	2.5
جيبوتي	2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	2.6
موريتانيا	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.1
السودان	2.3	2.3	2.2	2.2	2.2	2.2
اليمن	2.9	3.0	3.0	2.9	2.9	2.8

تقييم السياسات والمؤسسات القطرية
السياسات الهيكلية/ CPIA Structural Policies

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
جزر القمر	2.7	2.7	2.7	2.8	3.0	3.0
جيبوتي	3.7	3.7	3.7	3.5	3.7	3.5
موريتانيا	3.5	3.3	3.3	3.2	3.2	3.2
السودان	2.7	2.7	2.7	2.5	2.5	2.5
اليمن	3.5	3.2	3.3	3.5	3.2	3.0

الأهداف التنموية الألفية

استنادا للإجماع الدولي الذي أصلته الأمم المتحدة ونتج عنه تحديد عدد من الأهداف الكمية للنهوض بالبشر ومكافحة الفقر والتمييز والتوسيع الفعلي لخيارات البشر وحرياتهم المتاحة،

فقد تحدد 8 أهداف رئيسية تتضمن العديد من الأهداف الفرعية، لعام 2015، وللبعض الاخر لعام 2020،

وهي الأهداف التي أصبحت في معظمها هدفا للإنجاز للدول النامية بما فيها الدول العربية، وأصبح إنجاز تلك الأهداف احد المؤشرات الدالة على حسن تنفيذ وأداء الخطط التنموية الموضوعة،

الأهداف التنموية الألفية في الدول العربية.

طبقا للتقرير المعد بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول تحقق أهداف التنمية الألفية وموقف الدول العربية وأدائها فيما يتعلق بإنجاز هذه الأهداف، **يلاحظ التالي:-**

- انتماء ثلاث دول عربية للدول ذات التنمية البشرية العالية جدا وهم: (الإمارات وقطر والبحرين) في العام 2011، ولكن في العام 2012 انتمت دولتان فقط وهما قطر والإمارات
- انتماء ست دول عربية للدول ذات التنمية البشرية العالية وهي (السعودية والكويت وليبيا ولبنان وعمان وتونس) .عام 2011
- تعدلت في العام 2012 إلى 8 دول ، حيث بقيت السعودية – الكويت – ليبيا – لبنان – عُمان – تونس ، وانضمت لهم البحرين والجزائر
- انتماء سبع دول عربية للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وهي (الأردن والجزائر ومصر وفلسطين وسوريا والمغرب والعراق) عام 2011 تراجعت الى 6 دول عام 2012 وهم الاردن – فلسطين – مصر – سوريا – المغرب – العراق.

- انتماء 5 دول عربية للدول ذات التنمية البشرية المنخفضة عام 2011 وهي (اليمن وموريتانيا وجزر القمر وجيبوتي والسودان)، وبقيت كما هي في العام 2012

- وفيما يتعلق بموقف الدول العربية بالنسبة لإجمالي ترتيب الدول في مؤشر التنمية البشرية الذي يضم 187دولة ، فقد حققت الإمارات الموقع الأكثر تقدما الترتيب (30)، واحتلت السودان الموقع الأكثر تأخرا الترتيب (169) عام 2011 أما في العام 2012 فقد جاءت قطر في الترتيب 36 وجاءت السودان في الترتيب 171 .

بيان حول موقف الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية ومكوناته للعام 2012

Human development index

الترتيب الدولي	الدولة	مؤشر التنمية البشرية (HDI) مجموع (1،2،3،4)	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (1)	متوسط عدد سنوات الدراسة (2)	سنوات الدراسة المتوقعة (3)	GNI بالأسعار الثابتة لعام 2005 مقومة بالقوة الشرائية للدولار (4)	رتبة الدول للفرد GNI ناقص رتبة الدولة في HDI (5)	مؤشر التنمية البشرية (بدون الدخل) (6) مجموع (1،2،3)
تنمية بشرية "مرتفعة جداً": 0.905								
36	قطر	0.834	78.5	7.3	12.2	87478	-35	0.761
41	الإمارات	0.818	76.7	8.9	12	42716	-31	0.783
تنمية بشرية "مرتفعة ": 0.758								
48	البحرين	0.796	75.2	9.4	13.4	19154	-3	0.806
54	الكويت	0.790	74.7	6.1	14.2	52793	-51	0.73
57	السعودية	0.782	74.1	7.8	14.3	22616	-21	0.774
64	ليبيا	0.769	75	7.3	16.2	13765	-7	0.791
72	لبنان	0.745	72.8	7.9	13.9	12364	-4	0.762
84	عُمان	0.731	73.2	5.5	13.5	24092	-51	0.694
93	الجزائر	0.713	73.4	7.6	13.6	7418	4	0.755
94	تونس	0.712	74.7	6.5	14.5	8103	-6	0.746
تنمية بشرية "متوسطة" : 0.640								
100	الأردن	0.7	73.5	8.6	12.7	5272	8	0.766
110	فلسطين	0.67	73	8	13.5	3359	20	0.761
112	مصر	0.662	73.5	6.4	12.1	5401	-6	0.702
116	سوريا	0.648	76	5.7	11.7	4674	-2	0.692
130	المغرب	0.591	72.4	4.4	10.4	4384	-13	0.608
131	العراق	0.59	69.6	5.6	10	3557	-4	0.623
"تنمية بشرية "منخفضة" : 0.464								
155	اليمن	0.467	58.9	3.7	8.1	2174	-12	0.473
160	موريتانيا	0.458	65.9	2.5	8.7	1820	-7	0.474
164	جزر القمر	0.445	58.3	3.8	5.7	2350	-22	0.435
169	جيبوتي	0.429	61.5	2.8	10.2	986	4	0.484
171	السودان	0.414	61.8	3.1	4.5	1848	-19	0.405

- ويلاحظ أن العمود رقم (5) يمثل ناتج: رتبةٍ الدولة طبقاً لمؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج – رتبة الدولة طبقاً لمؤشر التنمية البشرية، وفي حال كون النتيجة سالبة فإن هذا يعني أن الدولة تنجز في التنمية البشرية بما يفوق امكانات دخلها القومي، وفي حال ايجابية النتيجة فإن هذا يعني تحقيق الدولة تنمية بشرية اقل من امكانات مستوى دخلها .
- كما يوضح العمود رقم (6) إعادة تقدير لقيمة المؤشر بعد استبعاد مؤشر الدخل بما يعكس القيمة المعتمدة على مؤشرات التعليم والصحة.
- ويلاحظ عند تأمل ناتج العمود رقم (6) والذي يتم فيه تفريغ قيمة مؤشر HDI من تاثيرات الدخل، يلاحظ :-

- تراجع قيمة المؤشر بالنسبة لدول المجموعة الأولى (تنمية بشرية مرتفعة جدا)، الإمارات وقطر، مع ارتفاع قيمته بالنسبة للبحرين والعديد من الدول الأخرى كما يوضح ذلك الجدول التالي الذي يوضح كذلك:-

- بالنسبة لدول المجموعة الثالثة (تنمية بشرية متوسطة) : فقد ارتفعت قيمه المؤشر بالنسبة لكل الدول في هذه المجموعة، الأردن والجزائر ومصر وفلسطين وسوريا والمغرب والعراق.
- وقد ارتفع تصنيف كل من الأردن والجزائر وفلسطين من التنمية المتوسطة إلى التنمية المرتفعة، مع بقاء باقي الدول داخل ذات إطار التنمية المتوسطة.
- بالنسبة لدول المجموعة الرابعة (تنمية بشرية منخفضة): فقد ارتفعت قيمة المؤشر بالنسبة لليمن وموريتانيا وجزر القمر، مع تراجع قيمة المؤشر بالنسبة لكل من جيبوتي والسودان، مع استمرار وجود كافة الدول في تلك المجموعة داخل ذات إطار التنمية البشرية المنخفضة.
- وبذلك يتحول ترتيب الدول العربية طبقا لمؤشر التنمية البشرية دون مستوى الدخل، إلى الترتيب المدرج في العمود (2) من الجدول التالي.

بيان حول ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر 2012 -التنمية البشرية دون الدخل

ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية االبشرية متضمنا الدخل (1)	ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية االبشرية دون الدخل (2)
قطر(1)	البحرين(1)
الإمارات (2)	ليبيا(2)
البحرين(3)	الإمارات (3)
الكويت(4)	السعودية(4)
السعودية(5)	الأردن(5)
ليبيا(6)	لبنان(6)
لبنان(7)	قطر(7)
عُمان(8)	فلسطين(8)
الجزائر(9)	الجزائر(9)
تونس(10)	تونس(10)
الأردن(11)	الكويت(11)
فلسطين(12)	مصر(12)
مصر(13)	عُمان(13)
سوريا(14)	سوريا(14)
المغرب(15)	العراق(15)
العراق(16)	المغرب(16)
موريتانيا(17)	جزر القمر(17)
اليمن(18)	اليمن(18)
جيبوتي(19)	موريتانيا(19)
جزر القمر(20)	جيبوتي(20)
السودان(21)	السودان(21)

المصدر: قام الباحث باعداد هذا البيان استنادا لبرنامج الامم المتحدة الانمائي : تقرير التنمية البشرية لعام 2012، الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع.

مؤشر التنمية البشرية في الدول العربية - HDI للفترة 1980-2012

البيان	1980	1990	2000	2010	2011	2012
قطر	0.729	0.743	0.801	0.827	0.831	0.834
الامارات	..	..	..	0.816	0.846	0.818
البحرين	0.644	0.713	0.781	0.794	0.806	0.796
الكويت	0.695	0.712	0.781	0.786	0.760	0.79
السعودية	0.575	0.653	0.717	0.777	0.770	0.782
ليبيا	..	..	..	0.773	0.760	0.769
لبنان	..	..	..	0.743	0.739	0.745
عُمان	..	..	..	0.728	0.705	0.731
الجزائر	0.461	0.562	0.625	0.71	0.698	0.713
تونس(10)	0.459	0.553	0.642	0.71	0.698	0.712
الأردن(11)	0.545	0.592	0.65	0.699	0.698	0.7
فلسطين	..	..	..	0.662	0.641	0.67
مصر	0.407	0.502	0.593	0.661	0.644	0.662
سوريا	0.501	0.557	0.596	0.646	0.632	0.648
المغرب	0.371	0.44	0.512	0.586	0.582	0.591
العراق	..	..	..	0.578	0.573	0.59
موريتانيا	0.34	0.357	0.418	0.464	0.453	0.467
اليمن	..	0.286	0.376	0.466	0.462	0.458
جيبوتي		..	..	0.431	0.430	0.445
جزر القمر	.		..	0.426	0.433	0.429
السودان	0.269	0.301	0.364	0.411	0.408	0.414

المصدر :برنامج الامم المتحدة الانمائي :تقرير التنمية البشرية لعام 2012، الاستدامة والإنصاف :مستقبل أفضل للجميع.

بيان حول: مؤشر التنمية البشرية في الدول العربية - HDI اتجاهات النمو

ترتيب الدول العالمي للعام 2012	متوسط النمو السنوي لـ HDI للفترة 1980- 2012%	متوسط النمو السنوي لـ HDI للفترة 2000- 2012%	ترتيب الدول العالمي للعام 2011	متوسط النمو السنوي لـ HDI للفترة 1980-2011 (%)	متوسط النمو السنوي لـ HDI للفترة 2000-2011 (%)
قطر	0.61%	0.34%	الامارات	0.96	1.06
الامارات	....	....	قطر	0.54	0.53
البحرين	0.97%	0.16%	البحرين	0.54	0.38
الكويت	0.58%	0.10%	السعودية	0.50	0.55
السعودية	1.41%	0.73%	الكويت	0.31	0.07
ليبيا	.....	....	ليبيا	..	..
لبنان	.....	....	لبنان	..	..
عُمان	.....	.....	عُمان	..	..
الجزائر	2.00%	1.10%	تونس	1.21	0.94
تونس(10)	2.02%	0.87%	الأردن	0.80	0.70
الأردن(11)	1.14%	0.62%	الجزائر	1.13	1.03
فلسطين	.....	.....	مصر	1.24	0.88
مصر	2.24%	0.92%	فلسطين	..	..
سوريا	1.18%	0.70%	سوريا	0.68	0.73
المغرب	2.14%	1.20%	المغرب	1.39	1.26
العراق	.....	.....	العراق	..	..
موريتانيا	1.45%	0.93%	اليمن	..	1.93
اليمن	.....	1.66%	موريتانيا	1.20	0.92
جيبوتي	.....	.....	جزر القمر	..	..
جزر القمر	.....	.....	جيبوتي	..	..
السودان	1.98%	1.08%	السودان	1.52	1.23

المصدر :برنامج الامم المتحدة الانمائي :تقرير التنمية البشرية لعام 2012، الاستدامة والإنصاف :مستقبل أفضل للجميع.

المعهد العربي للتخطيط

قراءات متأنية لتطور دلالات مؤشر التنمية البشرية. . . .

استنادا للبيانات المدرجة والمتاحة في الجدول وفيما يخص الفترة الممتدة منذ عام 2000 إلى العام 2011، فقد أظهرت اتجاهات النمو في مؤشر التنمية البشرية HDI مجموعة دلالات جوهرية (تعدلت نسبيا في مؤشرات العام 2012) وذلك على النحو التالي:-

- فقد اظهر متوسط النمو للفترة 2000– 2011، تمكن اليمن من تحقيق المعدل الأعلى للنمو 1.93ثم تتابع باقي الدول العربية: المغرب 1.26ثم السودان 1.23ثم قطر والجزائر. 1.06– 1.03.
- وعند تطوير المتوسط للفترة 2000– 2012فقد لوحظ تمكن اليمن من الاستمرار في تحقيق أعلى معدل للنمو 1.93% ، ثم تتابع باقي الدول العربية : المغرب 1.20% ثم الجزائر 1.10%،ثم السودان 1.08%،

أما بالنسبة للفترة الممتدة منذ عام 1980 إلى العام 2012، فقد أظهرت اتجاهات النمو في مؤشر التنمية البشرية ما يلي:-

- كان أعلى معدل متوسط لنمو المؤشر من نصيب مصر 2.24.
- ثم تتابعت الدول وفقا للترتيب المدرج في الجدول فكانت (من الأعلى قيمة إلى الأقل قيمة)، المغرب وتونس والجزائر والسودان (1.98% – 2.24).
- ثم موريتانيا والسعودية والبحرين وقطر والكويت 0.58– 1.45.

وطبقا للبيان التوضيحي التالي الذي يبرز تطور معدل قيمة مؤشر التنمية البشرية بالنسبة للدول العربية ولأقاليم أخرى في العالم يظهر:-

- التطور الايجابي لقيمة هذا المؤشر في الدول العربية، حيث ارتفعت قيمته من 0.444 عام 1980إلى 0.516 عام 1990 إلى 0.578 عام 2000 إلى 0.641 عام 2011 إلى 0.652 عام 2012
- استمرار بقاء متوسط هذا المؤشر متجاوزا لنظيره في الدول الأقل نموا .
- استمرار بقاء متوسط قيمة هذا المؤشر اقل من المتوسط العالمي واقل من مجموعة دول أوروبا واسيا الوسطى.

بيان توضيحي حول
متوسط قيمة مؤشر التنمية البشرية HDI للفترة الممتدة منذ عام 1980 حتى عام 2012
للدول العربية ولأقاليم مختارة في العالم

المناطق / الأقاليم	1980	1990	2000	2012
الدول العربية	0.444	0.516	0.578	0.652
أوروبا وآسيا الوسطى	0.644 [b]	0.680[b]	0.695	0.771
الدول الأقل نمواً	0.288	0.320[b]	0.363	0.449
العالم	0.558	0.594	0.634	0.694

المصدر :برنامج الامم المتحدة الانمائي :تقرير التنمية البشرية لعام 2012، الاستدامة والإنصاف :مستقبل أفضل للجميع•

دليل ممارسة الاعمال
(world bank & IFC : Doing Business)

يقوم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، منذ عشر سنوات بإصدار تقرير سنوي حول ممارسة الأعمال.

ويقوم هذا الإصدار كما يشير عنوانه مباشرة إلى قياس كافة الإجراءات والممارسات التي تقود إلى تيسير أو عدم تيسير سهولة ممارسة الأعمال ونشاط القطاع الخاص في دول العالم، ويقوم على ترتيب الدول من الأفضل والأكثر تيسيرا للأعمال إلى الأقل والأكثر تعقيدا في ممارسة الأعمال. استنادا لـ (عدد ونوعية الإجراءات – الوقت – التكاليف).

- وتتصف الإجراءات والممارسات الحكومية الجيدة في كونها (مبسطة – مفيدة – قابلة للتكيف – مناسبة– شفافة) .
- وتتضمن عملية القياس تقييم العناصر التالية التي تم تضمينها في البيان التالي الخاص بمعايير مؤشر ممارسة الأعمال، وذلك استنادا لما تضمنه التقرير العاشر الذي تم إصداره والمعنون بـ (ممارسة أنشطة الأعمال 2013: إجراءات حكومية أكثر ذكاء لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة)،

معايير مؤشر ممارسة الأعمال – 2013

المعيار الأساسي	الممارسات التيسيرية
تسهيل بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات	إتاحة الإجراءات علي شبكة الانترنت عدم اشتراط حد ادني لرأس المال إنشاء نظام الشباك الواحد
تسهيل استخراج تراخيص البناء	تطبيق مجموعة شاملة من قواعد البناء استخدام نظام الموافقات على البناء المستندة على تحليل المخاطر إنشاء نظام الشباك الواحد
تسهيل توصيل الكهرباء	تبسيط الموافقات الشفافية في عرض تكلفة التوصيلة وإجراءاتها تخفيض العبء المالي لوديعة التأمين على التوصيلات الجديدة ضمان سلامة التوصيلات الداخلية
تسهيل تسجيل الملكية	استخدام قاعدة بيانات الكترونية لالتزامات الرهن إتاحة معلومات عن المساحة على شبكة الانترنت تسريع إجراءات التسجيل رسوم ثابتة لنقل الملكية
تسهيل الحصول على الائتمان	الحقوق القانونية قوانيين الضمانات المنقولة انظمة معلومات الائتمان الاحتفاظ بسجل موحد المعلومات الائتمانية نشر البيانات الخاصة بالقروض التي تقل عن 1 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي نشر المعلومات الائتمانية الايجابية والسلبية نشر بيانات ائتمانية مأخوذة من تجار التجزئة، أو الدائنين التجاريين أو شركات المرافق العامة ، بالإضافة إلى المؤسسات المالية

حماية المستثمر	السماح بالإطلاع على جميع مستندات الشركة أثناء المنازعات القانونية – المحاكمات تنظيم الموافقات على معاملات الأطراف ذوي العلاقة اشتراط الإفصاح التفصيلي طلب مراجعة خارجية لمعاملات الأطراف ذوي العلاقة السماح بالإطلاع على جميع مستندات الشركة قبل المحاكمة تحديد واجبات أعضاء مجلس الإدارة في حالة معاملات الأطراف ذوي العلاقة
تسهيل دفع الضرائب	السماح بالتقدير الذاتي للضرائب السماح بتقديم الإقرار والدفع الكترونياً فرض ضريبة واحدة لكل وعاء ضريبي
تسهيل التجارة عبر الحدود	السماح بتقديم المستندات وإنجازها الكترونيا استخدام عمليات التفتيش المستند إلى تحليل المخاطر إنشاء نظام الشباك الواحد
تسهيل انفاذ العقود	إتاحة إطلاع الجمهور على جميع أحكام محاكم الدرجة الأولى في القضايا التجارية توفير محكمة تجارية مختصة أو دائرة تجارية متخصصة أو قاض لديه معرفة متخصصة السماح بتقديم الشكاوى الكترونياً
تيسير تسوية حالات الإعسار	السماح للجان الدائنين بإبداء الرأي في القرارات الخاصة بإجراءات الإعسار اشتراط توفر مؤهلات مهنية أو أكاديمية لدى مديري حالات الافلاس بقوة القانون تحديد الفترة الزمنية المطلوبة لأغلبية إجراءات الإعسار توفير إطار قانوني للتسوية خارج ساحات المحاكم

دليل ممارسة الأعمال في الدول العربية

تظهر البيانات للعام 2012: احتلال السعودية افضل المراكز العالمية في مؤشر سهولة الأعمال (22) تليها الإمارات (26)، **مع التأخر الشديد لكل من جيبوتي (171) وموريتانيا (167).**

كما يلاحظ انه بمقارنة الترتيب بين العامين 2010– 2011، 2011– 2012، فقد تحسن الترتيب الدولي الخاص بـ (السعودية ، الإمارات ، مصر).

وتراجع الترتيب الدولي الخاص بـ (البحرين ، تونس ، الكويت ، المغرب، الأردن ، لبنان ، اليمن ، السودان ، سوريا ، الجزائر ، العراق ، موريتانيا).

مع ثبات الترتيب الدولي بالنسبة لكل من (قطر ، عمان ، فلسطين ، جزر القمر ، جيبوتي).

وبشكل عام يجب ملاحظة أن نطاق تقييم مؤشر ممارسة الأعمال لا يمتد إلى النطاق الكامل للعوامل والسياسات والمؤسسات التي تؤثر على بيئة الأعمال ونوعيتها،

فهو لا يقيم مثلا الفساد أو استقرار الاقتصاد أو استدامة المالية العامة أو الموارد البشرية،

وهو الأمر الذي يجب مراعاته عند الاستخدام، بمعنى أن لا يتم تحميل هذا المؤشر بأكثر مما يتضمن فعليا، حيث انه وكما سبقت الإشارة يستهدف قياس وتقييم الممارسات والإجراءات القانونية والإجرائية التي تطبقها الدول وأثرها على تسهيل نشاط قطاع الأعمال.

بيان حول
موقف الدول العربية في الترتيب الدولي لمؤشر سهولة ممارسة الاعمال – 2013
عن الفترة من يونيو 2011 الى يونيو 2012.

الدولة	الترتيب الدولي 2013	الترتيب الدولي 2012	اتجاه التغير
السعودية	22	23	تحسن
الامارات	26	29	تحسن
قطر	40	40	ثبات
البحرين	42	39	تراجع
عمان	47	47	ثبات
تونس	50	45	تراجع
الكويت	82	77	تراجع
المغرب	97	93	تراجع
الاردن	106	105	تراجع
مصر	109	110	تحسن
لبنان	115	112	تراجع
اليمن	118	101	تراجع
فلسطين	135	135	ثبات
السودان	143	140	تراجع
سوريا	144	137	تراجع
الجزائر	152	150	تراجع
جزر القمر	158	158	ثبات
العراق	165	163	تراجع
موريتانيا	167	164	تراجع
جيبوتي	171	171	ثبات

المصدر : world bank and IFC. Doing business- 2013 . www.doingbusiness.org

ويعرض الجدول التالي لبعض أشكال الفجوة القائمة فيما بين الدولة العربية ذات الترتيب الأعلى عالميا والدولة العربية ذات الترتيب الأقل عالميا لاستيضاح حجم الفجوة عمليا، من خلال مقارنة بعض مؤشرات سهولة الأعمال فيما بين السعودية (22) وجيبوتي (171) من اصل 185دولة على مستوى العالم.

بيان حول بعض المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر ممارسة الاعمال لكل من السعودية وجيبوتي – 2013

البيان	السعودية	جيبوتي	الفجوة
الوقت اللازم لاستخراج التراخيص وبدء النشاط (يوم)	21	37	%76.2
الوقت اللازم لنقل الملكية (يوم)	3	40	%1233
متوسط التكلفة من قيمة الاصل (%)	%0.0	%12.9	%12.9
اجمالي سعر الضريبة (%) بالنسبة لاجمالي الربح	%14.5	%38.7	%24.2
الوقت اللازم للحصول على الكهرباء (يوم)	61	180	%195.1
الوقت اللازم لاتمام عملية التصدير (يوم)	13	18	%38.5

المصدر : world bank and IFC. Doing business- 2013 . www.doingbusiness.org

مؤشر مدركات الفساد – CPI
Corruption Perception Index

يصدر هذا المؤشر الهام عن "منظمة الشفافية الدولية Transparency – International"، ضمن تقريرها السنوي حول حالة الفساد في العالم (Global Corruption Report)، وهي منظمة غير حكومية دولية مقرها برلين،

ويُقصد بالفساد:

بحسب تعريف الشفافية الدولية بأنه: "سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة"،

ويعتبر مؤشر مدركات الفساد –(CPI)، إضافة لمؤشر البنك الدولي للفساد WGI، من أكثر مقاييس الفساد المستخدمة في مختلف البلدان حول العالم.

حيث يركز مؤشر مدركات الفساد على الفساد في القطاع العام، الذي يشمل الموظفين الحكوميين أو السياسيين. وتطرح الاستقصاءات المتخصصة المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مصالح شخصية، مع التركيز على:

- قبول الموظفين الحكوميين الرشى أثناء المشتريات
- اختلاس الأموال العامة
- مدى نجاح جهود مكافحة الفساد في القطاع العام.

- ما يدلل أن مؤشر الفساد CPI هو مؤشر مركب يقيم الإدراك لمفهوم الفساد المتفشي في الأقطار،
- بمعنى انه يقيس إدراك الفساد لا الفساد نفسه، وذلك استنادا إلى مقياس من الصفر (الدول الأكثر فسادا) إلى مائة (الدول الأقل فسادا)
- أي انه يعكس الصورة التي يراها المستفتون عن البلد المصنف بالنسبة إلى الفساد الإداري والسياسي .

مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية.

استنادا للتقرير الصادر عن المنظمة (ديسمبر 2012)، فقد تم التاكيد على التالي:-

- ترسخ ممارسات الفساد في الاقتصاد العالمي، رغم جهود مقاومته، حيث يظهر المؤشر أن ثلثي الدول الـ 176 التي شملها المسح جاءت دون قيمة المؤشر الـ 50، ما يؤشر لكونها فاسدة بشدة!!
- احتلت الدنمارك وفنلندا ونيوزلندا المركز الاول بعدد نقاط 90 نقطة وهي الدول التي دعمت صلاحية الوصول النافذ إلى أنظمة المعلومات واتباع قواعد حاكمة لسلوكيات شاغلي المناصب العامة، فيما احتلت أفغانستان وكوريا الشمالية والصومال المركز الاخير بعدد نقاط 8 فقط.

- بلغت نسبة الدول العربية التي حصلت على نقاط اقل من 50 في المؤشر أي دول ذات مستويات عالية من الفساد 81% من الدول العربية.
- شهدت قيمة مؤشر مدركات الفساد للعام 2012، للدول العربية تحسنا طفيفا، حيث ارتفعت القيمة المتوسطة للدول العربية من 34.5 نقطة عام 2011 الى 35.6 نقطة عام 2012.
- على المستوى الترتيبي العربي، تمكنت قطر والإمارات من تحقيق أفضل المراكز العربية من حيث النقاط والترتيب الدولي، بواقع 68 نقطة لكل منهما والترتيب 22 على مستوى العالم، ثم تلتهما البحرين التي حافظت على بقاءها فوق حاجز الخمسين نقطة على مؤشر CPI حيث حققت 51 نقطة واحتلت الترتيب 53 عالميا.

- ثم جاءت الأردن في الترتيب 58، وتونس في الترتيب 75، والمغرب في الترتيب 88، وجيبوتي في الترتيب 94، والجزائر في الترتيب 105، ومصر في الترتيب 118، ولبنان في الترتيب 128، وسورية في الترتيب 144، واليمن في الترتيب 156، وليبيا في الترتيب 160، والعراق في الترتيب 169، والسودان في الترتيب 173، وأخيراً الصومال في الترتيب 174(متساوية مع افغانسان وكوريا الشمالية) .

قيمة مؤشر الفساد CPI – للدول العربية*
تقرير منظمة الشفافية العالمية – 2013

الترتيب الدولي	الدولة	قيمة مؤشر – CPI – 2012	قيمة مؤشر – CPI 2011
27	قطر	68	72
27	الامارات	68	68
53	البحرين	51	51
58	الاردن	48	45
61	عمان	47	48
66	الكويت	44	46
66	السعودية	44	44
75	تونس	41	38
88	المغرب	37	34
94	جيبوتي	36	30
105	الجزائر	34	29
118	مصر	32	29
123	موريتانيا	31	24
128	لبنان	30	25
133	جزر القمر	28	24
144	سوريا	26	26
156	اليمن	23	21
160	ليبيا	21	20
169	العراق	18	18
173	السودان	13	16
174	الصومال**	8	10

المصدر : http://cpi.transparency.org/cpi2012/in_detail/ - ديسمبر 2012.

* بلغ عدد الدول المشمولة بمسح مدركات الفساد 182 دولة للعام 2010، وبلغ 174 دولة للعام 2011.

** احتلت الصومال الترتيب الاخير للدول على مؤشر CPI لكلا العامين.

وعلى مستوى التحسن في الاصلاحات في الدول العربية عام 2012 مقارنة بعام 2011

- حققت كل من موريتانيا وجيبوتي اعلى معدل للتحسن، حيث ارتفعت قيمة مؤشر CPI لموريتانيا بمعدل 7 نقاط، وجيبوتي بمعدل 6 نقاط.
- كان التحسن التالي الابرز من نصيب الجزائر ولبنان حيث ارتفعت قيمة المؤشر بمعدل 5 نقاط لكل منهما .
- جاء التحسن الثالث لجزر القمر التي تحسنت قيمة مؤشرها بمعدل اربع نقاط.
- كما حققت كل من الاردن وتونس والمغرب ومصر تحسنا بمعدل 3 نقاط.
- حققت اليمن وليبيا تحسنا على المؤشر بلغت قيمته 2 لليمن، 1 لليبيا .

أما على مستوى الدول التي تراجعت قيمة مؤشرها:

- تراجعت قطر بمعدل 4 نقاط ثم السودان بمعدل 3 نقاط ثم الكويت والصومال معدل 2 نقطة، ثم عمان بمعدل نقطة واحدة.

أما على مستوى الدول التي احتفظت بثبات قيمة مؤشرها .

- فقد حافظت كل من "الإمارات (68) ، والبحرين (51)، والسعودية (44)، وسوريا (26)، والعراق (18)"، على نفس معدلاتها المحققة في العام الماضي.
- (علما بان فلسطين غير مشمولة في هذا المؤشر لظروف الاحتلال) .

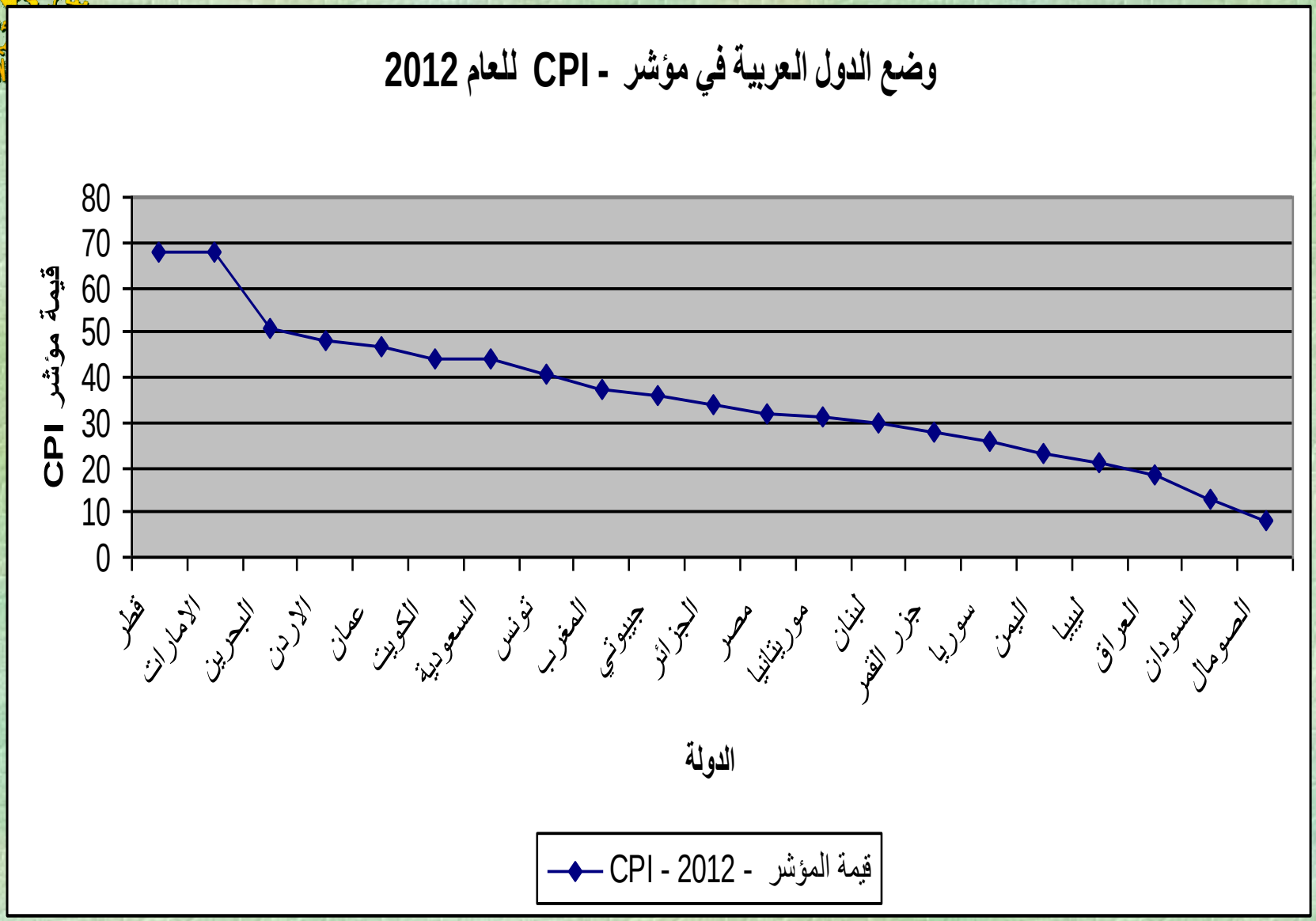
وضع الدول العربية في مؤشر - CPI للعام 2012
80
70
60
50
40
30
20
10
0
قيمة مؤشر CPI
قطر
الإمارات
البحرين
الاردن
عمان
الكويت
السعودية
تونس
المغرب
جيبوتي
الجزائر
مصر
موريتانيا
لبنان
جزر القمر
سوريا
اليمن
ليبيا
العراق
السودان
الصومال
الدولة
قيمة المؤشر - CPI - 2012

وضع الدول العربية في مؤشر CPI للعامين 2011 ، 2012